

مصير جهود الدولة العثمانية في
استعادة أقاليمها الثلاثة (تونس،
الجزائر، طرابلس الغرب)

The fate of the Ottoman Empire's efforts
to regain its three provinces (Tunis,
Algeria, Tripoli)

د. سفيان صغييري
SoufianeSegheiri

جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي (الجزائر)،
ssegheiri39@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/12/03

تاريخ القبول: 2024/10/14

تاريخ الاستلام: 2024/09/29

ملخص:

خلال القرن التاسع عشر، شهدت الدولة العثمانية تراجعًا كبيرًا في نفوذها الإقليمي بفعل ضغوط القوى الأوروبية والتحديات الداخلية. من أبرز هذه التحديات كانت محاولات الدولة لاستعادة السيطرة على أقاليمها الثلاثة في شمال إفريقيا: تونس، الجزائر، وطرابلس الغرب (ليبيا). هذه الأقاليم كانت تعد جزءًا من الإمبراطورية العثمانية لعدة قرون، لكن القوى الأوروبية، مثل فرنسا وإيطاليا، بدأت في التوسع الاستعماري نحو هذه المناطق، مما أدى إلى فقدان العثمانيين السيطرة عليها تدريجيًا. يعكس هذا الموضوع مساعي الدولة العثمانية لإعادة فرض نفوذها على هذه الأقاليم، وتأثير القوى الخارجية على مصير تلك المحاولات، وكيفية تأثر هذه المناطق بالتغيرات الجيوسياسية في تلك الفترة.

كلمات مفتاحية: الدولة العثمانية، الاستعمار الأوروبي، شمال إفريقيا، الأقاليم العثمانية.

Abstract :

During the 19th century, the Ottoman Empire witnessed a significant decline in its regional influence due to pressures from European powers and internal challenges. One of the key challenges was the state's attempts to regain control over its three provinces in North Africa: Tunisia, Algeria, and Tripoli (Libya). These provinces had been part of the Ottoman Empire for several centuries, but European powers, such as France and Italy, began expanding their colonialism towards these areas, leading to gradual loss of Ottoman control. This reflects the Ottoman state's efforts to reassert its influence over these provinces, the impact of external powers on the fate of those attempts, and how these regions were affected by geopolitical changes during that period.

Keywords: The Ottoman Empire, European colonization, North Africa, Ottoman provinces.

: مقدمة

شهدت الدولة العثمانية في القرن السادس عشر توسعاً جغرافياً كبيراً بفضل جهود سلاطينها، وعلى رأسهم السلطان سليمان القانوني (1520-1566)، خلال هذه الفترة، خضعت أجزاء من المغرب العربي للسيطرة العثمانية، إذ استنجد أهل الجزائر وطرابلس الغرب بالدولة العثمانية لحمايتهم من الأخطار الخارجية، وكذلك تونس ولو بشكل أقل حيث فرضت السيطرة بالقوة على تونس، لكن بحلول القرن الثامن عشر بدأت الدولة العثمانية تشهد تراجعاً في قوتها، وظهرت "المسألة الشرقية" التي جعلتها تعتمد على الوساطات الأوروبية لمواجهة الأزمات المتزايدة.

وفي القرن التاسع عشر تسارعت وتيرة التدهور حيث فقدت الدولة العثمانية العديد من أراضيها وتأثيرها في المغرب العربي، بما في ذلك الجزائر،

تونس، وطرابلس الغرب، هذا التراجع أثار تساؤلات حول مدى قدرة الدولة العثمانية على الحفاظ على أقاليمها في شمال إفريقيا وسط ضغوط القوى الأوروبية المتنامية والحروب الخارجية المستمرة. الإشكالية التي يمكن طرحها هنا هي:

إلى أي مدى تمكنت الدولة العثمانية من الحفاظ على سيادتها في المغرب العربي أمام الضغوط الأوروبية المتزايدة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وما هي العوامل الرئيسية التي أسهمت في فقدانها لأقاليمها في المنطقة؟

1. وضعية الدولة العثمانية خارجيا خلال القرنين

18م - 19م

خلال القرن الثامن عشر، بدأت الدولة العثمانية تشهد تدهورًا كبيرًا في مختلف المجالات، مما جعلها تُعرف في الأوساط السياسية الغربية بـ "المسألة الشرقية" أو "مسألة الرجل المريض"، هذا التدهور فرض على سلاطين الدولة ورجالها ضرورة العمل على مواكبة التطور الحضاري ومحاولة الحفاظ على ما تبقى من أملاك الدولة، في هذا السياق ازداد الاعتماد على الوساطات الأوروبية لحل مشكلاتها الداخلية والخارجية، مع السعي الدائم إلى استمرار الدولة ككيان مستقل وذو سيادة (الهكار، 2022، صفحة 331).

بحلول القرن التاسع عشر، تفاقمت الأزمة العثمانية وبدأت الدولة تفقد المزيد من أراضيها، لا سيما في منطقة المغرب العربي. تقلصت رقعة الإمبراطورية بشكل كبير، كما فقدت الدولة العثمانية أجزاء مهمة من أراضيها في منطقة البلقان. أشار المؤرخ دونالد كواتر إلى أن استمرار الحروب الخارجية، خاصة مع روسيا، كان من الأسباب الرئيسية لهذا التفكك. هذا الانحدار يتضح بشكل جلي من خلال الإحصائيات السكانية، حيث كانت نسبة كبيرة من سكان الدولة العثمانية تعيش في البلقان حتى منتصف القرن التاسع عشر، لكنها انخفضت من حوالي 50% إلى 10% مع بداية القرن العشرين (كواتر، 2005، صفحة 114).

كانت العلاقات العثمانية مع الدول الأخرى تُدار من خلال البعثات الدبلوماسية المعروفة بالبعثات السفارية أو السفراء فوق العادة. كان هؤلاء السفراء يرفعون تقاريرهم إلى السلطان بشكل مباشر بعد إتمام مهامهم. غالبًا ما كانت هذه التقارير تُكتب فيما يُعرف بـ "السفرنامه"، وهو وصف دقيق يتضمن جميع التفاصيل التي شاهدها السفير خلال بعثته. وقد برز دور السفراء والدبلوماسيين في تلك الفترة لمواجهة المشاكل الخارجية، وكان من بين هؤلاء مصطفى رشيد باشا، الذي اعتمد عليه السلطان محمود الثاني في حل العديد من القضايا العالقة، حيث شغل مناصب متعددة، بما في ذلك سفير الدولة العثمانية في لندن وباريس، وسعى لكسب الدعم الأوروبي في القضايا المتعلقة بمصر والجزائر (فاروقي، 2008، صفحة 305).

فيما يتعلق بالمغرب العربي، فقد أصبحت هذه المنطقة جزءًا من الأراضي العثمانية منذ أوائل القرن السادس عشر، ارتبطت الجزائر وتونس وطرابلس الغرب بعلاقة ولاء للسلطان العثماني، حيث تم تقسيمها إداريًا إلى إيالات وولايات تُحكم من قبل باشا يعينه الباب العالي، وكان يُحكم باسم السلطان (الشناوي، 2004، صفحة 54)، هذا الوضع القانوني منع هذه الولايات من ممارسة سيادتها الخارجية، مما أدى إلى تراجع مكانتها الدولية لصالح الدولة العثمانية التي كانت تتولى إدارة شؤونها الخارجية وتمثيلها في المحافل الدولية، كان على هذه الولايات الالتزام بالمعاهدات التي تبرمها الدولة العثمانية مع الدول الأجنبية. (فتادولينا، 1999، صفحة 35).

حصلت فرنسا على امتيازات كبيرة في الأراضي العثمانية، بما في ذلك بلدان المغرب العربي الثلاث، كانت هذه الامتيازات تهدف إلى فتح باب التواصل والانفتاح على أوروبا ومع ذلك، لم يتحقق هذا الانفتاح بشكل كامل لأسباب متعددة، من أبرزها العوامل الدينية فقد كانت المجتمعات الإسلامية في الولايات العربية منغلقة إلى حد كبير بسبب تراكمات تاريخية سلبية عن أوروبا، مثل الحروب الصليبية

(القرن 11-13م)، وحملة لويس التاسع على تونس عام 1270م، وسقوط الأندلس وما تلاه من اضطهاد للمسلمين. هذه الأحداث خلقت حاجزاً أيديولوجياً قوياً أعاق التفاعل الإيجابي مع أوروبا، رغم الفرص التي وفرتها معاهدة الامتيازات.(العريض، 1997، صفحة 145).

2. جهود الدولة العثمانية في الحفاظ على اقاليمها في منطقة المغرب العربي

في نهاية القرن التاسع عشر، كانت الدولة العثمانية قد وصلت إلى مرحلة ملحوظة من الضعف، بسبب العديد من المشكلات الداخلية، وظهور حركات انفصالية ووطنية في العديد من دول الخلافة، هذا التراجع تزامن مع تصاعد التوترات بينها وبين دول الجوار، خاصة روسيا، التي كانت تطمح لزيادة نفوذها في أوروبا،(إبراهيم، 2020، صفحة 108) أصبحت الدولة العثمانية، التي لُقبت بـ"الرجل المريض" من قبَل القوى الأوروبية في القرن التاسع عشر، تعاني من انهيار اقتصادي كبير ومشكلات متفاقمة، إلى جانب انشغالها بحروب متعددة مثل حرب الموره، وخسارتها في معركة نافارين عام 1827، بالإضافة إلى حروبها ضد روسيا وصراعاتهم مع محمد علي باشا والي مصر على الأراضي العربية في المشرق(مزل، 2022، صفحة 56).

تميزت العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن التاسع عشر بالتنافس والصراع حول ما يُعرف بـ"المسألة الشرقية"، كانت هذه المسألة تشير إلى سلسلة من الأزمات الدولية التي هزت الإمبراطورية العثمانية، نتيجة التنافس بين القوى الأوروبية التي كانت تسعى لاستغلال ضعف الدولة العثمانية، بدأ هذا الصراع مع الحملة الفرنسية على مصر عام 1801، التي زادت من طموحات فرنسا وإنجلترا في المنطقة، وتفاقت الأوضاع مع الثورة اليونانية التي كشفت هشاشة الوضع الداخلي للدولة العثمانية وأدت إلى فقدان جزء من سيادتها.(قفاف، 2023، صفحة 375).

أحد أبرز تداعيات هذا الضعف تمثل في حرب القرم عام 1853، حيث فرضت القوى الأوروبية هيمنتها السياسية على الدولة العثمانية. استمرت هذه الضغوط حتى أزمة البلقان (1860-1873) ومؤتمر

برلين عام 1878، الذي أعاد رسم خريطة أوروبا على حساب الإمبراطورية العثمانية، يُعتبر مؤتمر برلين نقطة الانطلاق الحقيقية لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية، سواء في المشرق أو المغرب، ورغم المحاولات العثمانية للحفاظ على أقاليمها، انتهت هذه الجهود بفقدانها العديد من إيالاتها، التي خضعت فيما بعد لسيطرة القوى الأوروبية تحت غطاء الحماية والانتداب والاستعمار المباشر، كما حدث في الجزائر وتونس وطرابلس الغرب. (كامل، 2012، صفحة 10).

1.2. جهود الدولة العثمانية في استرجاع الجزائر

ارتبط الجزائريون رسميًا بالدولة العثمانية في عام 1519م، ومنذ ذلك الحين تطورت علاقات مميزة بين الطرفين، خاصة بعد أن نجح ممثلو الباب العالي، بدعم من السكان المحليين، في التصدي للاحتلال الإسباني الذي استولى على عدة مناطق على ساحل المغرب الأوسط، (ميلودي، 2019، صفحة 249) لهذا، يعتبر سقوط إيالة الجزائر بيد الاحتلال الفرنسي عام 1830م إحدى أكبر الهزائم التي واجهتها الدولة العثمانية في شمال إفريقيا، حيث كانت الجزائر آنذاك المركز الرئيسي والداعم الغربي للخلافة الإسلامية في البحر المتوسط. وقد لعبت الجزائر دورًا بارزًا في التصدي للهجمات الأوروبية الصليبية التي كانت تقودها إسبانيا الكاثوليكية، بدعم من البابا والسلطة الكنسية (كوران، 1970، صفحة 23).

بعد حصار طويل على الجزائر دام ثلاث سنوات (1827-1829م)، دون أن تتمكن فرنسا من تحقيق النتائج المرجوة وتكبدها خسائر كبيرة، قررت سحب سفنها وإرسال حملة عسكرية لاحتلال الجزائر في 31 مايو 1830م وفقًا لتصريحات القنصل الفرنسي في لندن الدوق دولافال، كان الهدف الرئيسي لهذه الحملة هو القضاء على "القرصنة" في البحر المتوسط وإنهاء نظام الضرائب والإتاوات التي كانت الدول الأوروبية تدفعها للأسطول الجزائري كما أكد أن الحملة كانت تسعى لاستعادة كرامة فرنسا والحصول على تعويضات مالية. (ويليام، 1982، صفحة 141).

سعت الدولة العثمانية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع مع فرنسا، حيث أرسلت في مارس 1830م مبعوثًا خاصًا من السلطان العثماني، طاهر باشا، إلى الجزائر بتكليف رسمي ومع ذلك واجه طاهر باشا رفضًا صارمًا من الجانب الفرنسي، حيث منعه قائد الحصار الفرنسي دوكليرفال، من دخول الجزائر المحاصرة كان طاهر باشا يعمل بجدية لحل النزاع بين الداي حسين وفرنسا بطريقة سلمية لتجنب الحرب، ورغم أن الجزائريين فضلوا أن تتولى الدولة العثمانية التفاوض مع فرنسا بشأن الشروط المجحفة التي فُرضت بعد "حادثة المروحة"، إلا أن طاهر باشا كان مستعدًا لحل القضية بأي ثمن، حتى لو تطلب الأمر قتل الداي حسين والسيطرة على الحكم. (De Grammont, 1887, p. 400).

في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية تتقرب نتائج مهمة طاهر باشا، وصلت رسالة من السفارة الفرنسية إلى الباب العالي متأخرة، تخبره أن الجيش الفرنسي قد احتل مدينة الجزائر، هذا التأخير في الرد كان يهدف إلى تمهيد الطريق لاحتلال فعلي، مما يؤكد أن فرنسا كانت تخطط لهذا الغزو منذ البداية دون مراعاة للمفاوضات الجارية أو المحاولات العثمانية لتسوية النزاع (كوران، 1970، صفحة 51).

ومع تصاعد الأزمة، استمرت الدولة العثمانية في محاولاتها لإنقاذ الجزائر، رغم تعنت فرنسا وإصرارها على تنفيذ خطتها لاحتلال البلاد، ففي 25 مايو 1830م، انطلقت الحملة العسكرية الفرنسية من ميناء طولون بقيادة وزير الحرب ديبورمون، متجاهلة الجهود الدبلوماسية التي قادها طاهر باشا. وفي 14 يونيو 1830م، نزلت القوات الفرنسية على شاطئ سيدي فرج، مُعلنه بداية الاحتلال. (المدني، 1982، صفحة 20)

أدركت الدولة العثمانية في هذه المرحلة أن فرنسا تجاهلت كل الوساطات والمحاولات الدبلوماسية، وقامت فعليًا باحتلال الجزائر عقد مجلس الشورى العثماني اجتماعًا قرر فيه مطالبة فرنسا بإعادة الجزائر إلى السيادة العثمانية، على اعتبار أنها جزء من ممتلكات الدولة إلا أن الرد الفرنسي كان

صادمًا، حيث أكدت الحكومة الفرنسية أنه لا حق للدولة العثمانية في الجزائر بعد أن أصبحت تحت الاحتلال الفرنسي (بومخيلة، 2023، صفحة 44).

كانت محاولة الدولة العثمانية للتدخل عسكريًا في هذا الوقت أمرًا صعبًا، فهي كانت في أضعف حالاتها، وتواجه تحديات داخلية وخارجية كبيرة. كانت الدولة مشغولة بحرب المورة وخسارتها في معركة نافارين عام 1827م، إضافة إلى دخولها في حرب مع روسيا، وصراعها مع محمد علي والي مصر حول الأراضي في المشرق. ورغم هذه الضغوط، حاولت الدولة العثمانية أن تتدخل بالطرق الدبلوماسية، لكنها لم تنجح في منع الاحتلال الفرنسي للجزائر. (قنان، 1996، صفحة 45).

حاولت الدولة العثمانية استغلال التنافس بين فرنسا وبريطانيا، حيث رأت بريطانيا في الحملة الفرنسية على الجزائر تهديدًا لتفوقها البحري ومصالحها في البحر المتوسط. ورغم احتجاج بريطانيا على الحملة، إلا أنها لم تتخذ إجراءات فعالة لإجبار فرنسا على الانسحاب، معتقدة أن فرنسا ستفشل في الجزائر (شويتيام، 1991، صفحة 25) اكتفت بريطانيا بمطالبة فرنسا بعدم تثبيت نفوذها هناك. نتيجة لذلك، قررت الدولة العثمانية إرسال وفد إلى لندن للتفاوض مع الحكومة البريطانية لدعمها في تخليص الجزائر من الاحتلال الفرنسي، لكن البريطانيين ردوا بعدم قدرتهم على التدخل في هذه القضية. (الشاذلي، 1989م، صفحة 87)

ورغم فشل الدولة العثمانية في استعادة الجزائر وربطها بطرابلس وتونس، إلا أنها واصلت دعم المقاومة الجزائرية، التي قادها الحاج أحمد باي في قسنطينة، بعد سقوط بايلك دار السلطان واليتياري، طلب الحاج أحمد باي المساعدة من السلطان العثماني عبد العزيز الأول، الذي استجاب وأرسل أربع سفن محملة بالجنود والمدافع لدعم المقاومة وصلت السفن إلى السواحل التونسية، بهدف نقل القوات والعتاد إلى الجزائر عبر الحدود التونسية. (صغيري، 2013، صفحة 180)

ومع ذلك، رفض باي تونس إنزال السفن في ميناء تونس، خوفًا من رد فعل فرنسا على بلاده، وأيضًا بسبب الخلافات التاريخية بين بايات تونس وبايات قسنطينة. فرنسا اعتبرت مساعدة العثمانيين لأحمد باي بمثابة إعلان حرب، ومنعت أي محاولة من الباب العالي لاسترجاع الجزائر أو تقديم الدعم لها. كما أجهضت فرنسا خطط الدولة العثمانية في ضم تونس وربطها بطرابلس عام 1837 بحجة حماية مصالحها. (بومخيلة، 2023، صفحة 83)

في عام 1847، نشرت الدولة العثمانية أول حولية رسمية لم تذكر فيها الجزائر كجزء من ولاياتها، مما شكل اعترافًا رسميًا بالاحتلال الفرنسي للجزائر. في نفس العام، استسلم الأمير عبد القادر وأحمد باي، آخر ممثل شرعي للعثمانيين في الجزائر بهذا انتهت جميع المحاولات العثمانية لاسترجاع الجزائر، خصوصًا بعد سقوط قسنطينة في 13 أكتوبر 1837 واستسلام أحمد باي لاحقًا في 1847، وهو آخر من مثل العثمانيين في الجزائر رغم أنه كان من الكراغلة (ذوي الأصول المختلطة). (صغيري، 2013، صفحة 185)

يعود فشل الدولة العثمانية في إيقاف الحملة الفرنسية على الجزائر واسترجاعها بعد احتلالها إلى الظروف الصعبة التي كانت تمر بها في تلك الفترة رغم محاولاتها الجادة للدفاع عن الجزائر بكل الوسائل المتاحة، إلا أن تلك الظروف الداخلية والخارجية حالت دون استعادتها. (بومخيلة، 2023، صفحة 85).

2.2. جهود الدولة العثمانية في استرجاع تونس

كانت فرنسا من الدول التي أقامت علاقات مميزة مع الدولة العثمانية منذ عام 1534م، خاصة في المناطق القريبة من نفوذها مثل الجزائر وتونس. ومع ضعف الدولة العثمانية، استغلت فرنسا الامتيازات الممنوحة لها لتعزيز نفوذها في هذه البلدان، وفعلاً تمكنت من احتلال الجزائر عام 1830م، واستمرت في التخطيط حتى فرضت سيطرتها على تونس بعد ذلك، مستغلة انشغال المجتمع الدولي. (يحي الشناوي، 1969، صفحة 44)

كانت فرنسا تسعى دائماً لتقليص نفوذ الدولة العثمانية في تونس، فدعمت دبلوماسيتها تحركات البايات الانفصالية وشجعتهم على تعزيز استقلاليتهم عن السلطة العثمانية، خصوصاً خلال أربعينيات القرن التاسع عشر، كان الهدف الفرنسي هو تهميش دور الباب العالي ومنعه من التدخل عندما تبدأ فرنسا أي تحرك ضد تونس، في الوقت نفسه، حاولت فرنسا استمالة الدول المنافسة، خاصة بريطانيا، التي كانت تدعم تبعية تونس للعثمانيين حفاظاً على وحدة الإمبراطورية العثمانية. (قدع. عقيب، 2019، صفحة 178) في تلك الفترة، كانت تونس تعيش أزمة مالية معقدة ناتجة عن البذخ ومحاولة القيام بإصلاحات على الطراز الأوروبي، وقد ساهم في تفاقم هذه الأزمة بعض الشخصيات المتآمرة مع فرنسا مثل مصطفى خزندار ومحمود بن عياد ونسيم شمامة، هذه الشخصيات ساعدت فرنسا على تحقيق أهدافها، مما أدى في النهاية إلى فرض الحماية الفرنسية على تونس. (الشيخ، 1996، صفحة 142).

عندما اجتاحت القوات الفرنسية تونس، قدمت الدولة العثمانية احتجاجاً شديداً، معتبرة أن تونس جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية، وأن تصرف فرنسا يُعد اعتداءً صريحاً على السيادة العثمانية، أرسلت الدولة العثمانية مذكرة احتجاج رسمية إلى فرنسا والدول الأوروبية في 27 أبريل 1881م، استناداً إلى فرمان سلطاني صدر في 25 أكتوبر 1871م يؤكد تبعية تونس للدولة العثمانية، مما جعل الحملة الفرنسية غير شرعية بالكامل في نظر الباب العالي. (درمونه، 1953، صفحة 50).

في عام 1881 ومع تزايد التدخل الفرنسي في تونس، حاولت الدولة العثمانية استخدام الأدوات الدبلوماسية لمواجهة التهديد الفرنسي "عاصم باشا"، وزير خارجية الدولة العثمانية، طلب من سفرائه في باريس ولندن استيضاح موقف تلك الدول من النوايا الفرنسية تجاه تونس، ولكن التقارير التي وصلتته أكدت أن فرنسا لا تعتزم احتلال تونس في ذلك الوقت، كانت الحكومة التونسية تعلن استعدادها لمعاقبة المعتدين من القبائل المحلية، وأبدت

الدولة العثمانية ارتياحها للإجراءات التي اتخذها الباي، مؤكدين أن تونس كانت تابعة للباب العالي. (المحجوبي، 1986، صفحة 13).

في 11 أبريل، وبعد أن اجتمع مجلس الوزراء العثماني، أبلغ وزير الخارجية الفرنسي الدولة العثمانية أن فرنسا أرسلت قواتها إلى الحدود التونسية بهدف معاقبة المعتدين مدعيًا أن فرنسا لا تنوي احتلال تونس، وأن الهدف كان تأمين الحدود ومع ذلك، رفضت فرنسا أي مشاركة من الدولة العثمانية في معالجة "المسألة التونسية." (توبي، 1990، صفحة 98)

ردا على هذه التحركات قدمت الدولة العثمانية احتجاجًا رسميًا معتبرة أن الحملة الفرنسية على تونس اعتداء على سيادتها، لكن الدول الأوروبية الكبرى لم تبد اهتمامًا كبيرًا بالقضية التونسية. الحكومة الإيطالية، رغم اعتراضها على سيطرة فرنسا على تونس، لم تكن مستعدة لاتخاذ إجراءات عسكرية، أما ألمانيا والنمسا وروسيا القيصرية فقد تجاهلت المسألة التونسية هذا الرفض الأوروبي أدى إلى عزل الدولة العثمانية دبلوماسيًا. (الوهاب، ب.ت، صفحة 22)

في ظل تلك التطورات، استمرت فرنسا في تقديمها العسكري في 24 أبريل 1881، دخلت القوات الفرنسية الأراضي التونسية واحتلت الكاف وطبرقة. الباي محمد الصادق بادر بمناشدة الدول الأوروبية لإنقاذ تونس، مشيرًا إلى أن الاحتلال الفرنسي سيؤدي إلى اضطرابات خطيرة داخل البلاد، إلا أن استغاثاته لم تلق استجابة في 5 مايو، أرسل الباي رسالة عاجلة إلى السلطان العثماني، مطالبًا المساعدة، ولكن دون جدوى. (القصاب، 1986، صفحة 65)

في النهاية، فرضت فرنسا الحماية على تونس دون معارضة كبيرة من القوى الأوروبية أو الدولة العثمانية، التي لم تعترف رسميًا بالاحتلال الفرنسي حتى عام 1924 بعد معاهدة لوزان، حيث تنازلت عن جميع حقوقها في تونس للشعب التونسي وحده. (الثعالبي، 1988، صفحة 56)

3.2. جهود الدولة العثمانية في استرجاع طرابلس الغرب

لطالما كانت ولاية طرابلس الغرب محط أطماع القوى الاستعمارية الأوروبية، مثل فرنسا، بريطانيا، وألمانيا، حيث سعت كل منها إلى بسط نفوذها في المنطقة، بعد ضم طرابلس إلى الدولة العثمانية في عام 1551م، ظلت مرتبطة بالباب العالي حتى عام 1711م، حين أسس أحمد باشا القرمانلي أسرة القرمانلي وأعلن استقلالها، ومع احتلال فرنسا للجزائر عام 1830م، تصاعد الخطر الأوروبي، ما دفع الدولة العثمانية لاستعادة السيطرة على طرابلس والإطاحة بالأسرة القرمانلية عام 1835م، (بن اسماعيل، 1966، صفحة 66) لتبدأ بذلك مرحلة جديدة من الحكم العثماني استمرت حتى عام 1911م. هذه الفترة كانت مليئة بالتحديات، خاصة مع ضعف الدولة العثمانية وزيادة التوسع الاستعماري الأوروبي في شمال إفريقيا. (لزر، 2018، صفحة 21)

بعد نهاية حكم الأسرة القرمانلية، استعادت الدولة العثمانية سيطرتها على طرابلس مباشرة في عام 1835م، وذلك بإرسال أسطول بقيادة مصطفى نجيب باشا. تم القبض على آخر باشا قرمانلي، وألغى حكمه. خلال الفترة بين 1835 و1911م، تعاقب على حكم الولاية 33 والياً، لكن أغلبهم لم ينجح في مواجهة الثورات المتكررة من السكان، بسبب ضعفهم وقلة الدعم من إسطنبول. في الوقت ذاته، لم تتوقف القوى الأوروبية عن التدخل في شؤون طرابلس، بينما قاد السكان المحليون ثورات عديدة في مناطق مثل مصراتة، الجبل الأخضر، وفزان، تعبيراً عن رفضهم للسيطرة الأجنبية وتمسكهم بالحرية، مما أضعف نفوذ العثمانيين في المنطقة (ياخيموفتش، 1970، صفحة 46).

وفي تلك الفترة، قسّمت الإدارة العثمانية ولاية طرابلس إلى قسمين: ولاية طرابلس تحت حكم والي، ومتصرفية بنغازي التي كانت أقل شأنًا، ورغم محاولات العثمانيين فرض النظام القضائي العثماني، إلا أن ضعف نفوذهم في المناطق الداخلية حال دون ذلك، حيث تمسك السكان بأعرافهم المحلية، ومع تزايد النشاط

الأوروبي، حاول الأوروبيون استغلال نفوذهم في طرابلس ضد العثمانيين، ما دفع السلطان عبد الحميد لإصدار قوانين تحد من التدخلات الأجنبية وتقييد سلطات الولاية في العلاقات الخارجية. ركز الولاية على حماية الحدود وعرقلة التوسع الاستعماري، لكن هذه الجهود كانت تواجه صعوبات كبيرة بسبب الضغوط الأوروبية المستمرة. (جنيدي، 2021، صفحة 117).

وفي عام 1908، أدى عزل السلطان عبد الحميد الثاني إلى زيادة نفوذ القوى الأجنبية في الولايات الليبية الثلاث: طرابلس، فزان، وبرقة، رغم هذا التغير حاولت الدولة العثمانية تعزيز وجودها في ليبيا، خاصة بعد إعلان فرنسا حمايتها على تونسقامت بتحصين طرابلس وزيادة القوات العسكرية فيها، لكنها اضطرت عام 1911 لسحب جزء كبير من هذه القوات وإرسالها إلى اليمن لقمع الثورة هناك، وكان للسفير العثماني في روما، حقي باشا، دور في تسهيل سحب هذه القوات، حيث نفى وجود تهديد إيطالي على ليبيا وأكد إمكانية سحب القوات لدعم الحملة في اليمن. (منسي، 1980، صفحة 98)

في هذه الفترة الأخيرة من الحكم العثماني لطرابلس الغرب، سعت الدولة لتعزيز سيطرتها، ولكنها شعرت تدريجيًا بتزايد التهديدات ومع ذلك، لم يكن الحكم العثماني في ليبيا قائمًا على سياسة واضحة أو خطة لتنمية البلاد، وبقيت الإدارة ضعيفة وغير فعالة حاولت الدولة العثمانية تعزيز نفوذها في المناطق الصحراوية، لكن هذا التغلغل كان صوريًا ولم يكن له تأثير حقيقي على السيطرة الكاملة. (جنيدي، 2021، صفحة 125)

إيطاليا، من جهتها، كانت مصممة على احتلال ليبيا، لكنها واجهت عدة عقبات، من بينها تمسك الدولة العثمانية بطرابلس في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، بالإضافة إلى قوة نفوذ الحركة السنوسية التي كانت متغلغلة في المناطق الداخلية من ليبيا، والتنسيق الوثيق بين العثمانيين والسنوسيين، هذه العوامل أجبرت إيطاليا على تأجيل خططها الاستعمارية حتى عام 1911. (فيرو، 1994، صفحة

قبل الغزو العسكري، شنت إيطاليا حملة إعلامية مكثفة ضد ليبيا والدولة العثمانية، بهدف تهيئة الرأي العام على المستوى الليبي، العثماني، الإيطالي والدولي، استخدمت إيطاليا كل الوسائل والحجج لتبرير غزوها، حتى تمكنت في النهاية من السيطرة واحتلال ليبيا. وبذلك سُجل في التاريخ تنازل الدولة العثمانية عن طرابلس الغرب لصالح إيطاليا.

يتضح من هذه الأحداث أن طرابلس الغرب فقدت لصالح إيطاليا، رغم محاولات الدولة العثمانية الحفاظ عليها انقلاب 1908 وسيطرة الاتحاديين غير الأوضاع السياسية وأدى إلى إهمال طرابلس، مما سهل لإيطاليا التغلغل واحتلالها بسهولة في عام 1911، حيث أصبحت غير محصنة بشكل كافٍ لمواجهة الاستعمار العسكري. (كمال، 2020، صفحة 305).

خاتمة:

كانت الجزائر أول إقليم تفقده الدولة العثمانية لصالح فرنسا، حيث تم احتلالها في عام 1830م، على الرغم من محاولات المقاومة المحلية بقيادة شخصيات مثل الأمير عبد القادر، لم تستطع الدولة العثمانية تقديم الدعم الكافي بسبب ضعفها العسكري والسياسي في تلك الفترة، وانشغالها بأزمات داخلية وخارجية متعددة. انتهى الأمر بفرض فرنسا سيطرة كاملة على الجزائر، وتوطيد استعمارها على مدى أكثر من قرن.

عقب احتلال الجزائر، توجهت الأنظار الفرنسية نحو تونس، حيث سعت فرنسا إلى تعزيز نفوذها في شمال إفريقيا، حاولت الدولة العثمانية الحفاظ على ارتباطها بتونس من خلال تعيين البايات المحليين تحت حكم صوري للسلطنة، لكن في عام 1881م، وبعد ضغط سياسي وعسكري فرنسي، فرضت فرنسا الحماية على تونس، ما أدى إلى فصلها عن السيطرة العثمانية بشكل فعلي، واستمرار الاستعمار الفرنسي حتى استقلال تونس في منتصف القرن العشرين.

أما في ليبيا، فكانت الدولة العثمانية أكثر استماتة في محاولة الحفاظ على سيطرتها. رغم استعادة طرابلس الغرب من الأسرة القرمانلية في

1835م، ورغم محاولات تعزيز الدفاعات العسكرية، إلا أن ضعف الدولة العثمانية الداخلي وتزايد التهديدات الاستعمارية الأوروبية، خاصة من إيطاليا، حال دون استمرار سيطرتها وفي عام 1911، شنت إيطاليا حملة عسكرية لاحتلال ليبيا، استغلت فيها تراجع القوة العثمانية والصراعات الداخلية بعد عزل السلطان عبد الحميد الثاني، ورغم محاولات العثمانيين الأخيرة للدفاع عن طرابلس، إلا أن القوة الإيطالية تغلبت عليهم، ما أدى إلى انسحابهم وترك ليبيا في قبضة الاستعمار الإيطالي.

يمكن القول إن محاولات الدولة العثمانية لاستعادة أو الحفاظ على أقاليمها الثلاثة في شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، وطرابلس الغرب) كانت محدودة وغير ناجحة، واجهت السلطنة العثمانية تحديات كبيرة تمثلت في ضعفها السياسي والعسكري، بالإضافة إلى صعود القوى الاستعمارية الأوروبية التي كانت في ذروة قوتها. ومع عزل السلطان عبد الحميد الثاني وصعود الاتحاديين، تراجعت الأولويات العثمانية وأصبحت الدفاعات عن تلك الأقاليم ضعيفة وغير قادرة على مواجهة الزحف الاستعماري، ترك هذا الفشل أثراً طويلاً الأمد على المنطقة، حيث خضعت هذه الأقاليم لفترات طويلة من الاستعمار الأوروبي، وهو ما أدى إلى تغيرات جذرية في بنيتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، قبل أن تنال استقلالها في منتصف القرن العشرين.

قائمة المراجع:

1. De Grammont, H.-D. (1887). Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830). Paris: E. Leroux.
2. أحمد القصاب. (1986). تاريخ تونس المعاصر (1881-1956). (حمادي الساحلي، المحرر) تونس: الشركة التونسية للتوزيع.
3. أرجمنت كوران. (1970). السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر. (عبد الجليل التميمي، المحرر) تونس: منشورات الجامعة التونسية.

4. ارزقي شوييتيام . (21 08 ، 1991) . الصراع الفرنسي الانجليزي و أثره على الجزائر ، . جريدة الشعب.
5. ألكسندر فتادولينا . (1999) . الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر. (أنور مجاهد إبراهيم ، المحرر) مصر: المجلس الأعلى للثقافة .
6. توفيق المدني. (1982) . :من الوثائق العثمانية نص الفرمان السلطاني. مجلة التاريخ.
7. ثريا فاروقي. (2008) . الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، ترجمة حاتم الطحاوي. بيروت: دار المدار الإسلامي.
8. جاك توبي. (1990) . الامبريالية الفرنسية والولايات العربية في السلطنة العثمانية (1840-1914) . دار الفارابي.
9. جمال قنان. (1996) . دراسات في المقاومة و الاستعمار. الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد.
10. حسن حسني عبد الوهاب. (ب.ت) . خلاصة تاريخ تونس. تونس: دار الكتب العربية الشرقية.
11. حسنة كمال. (31 01 ، 2020) . الإحتلال الايطالي لليبيا وانعكاساته على الجنوب الشرقي الجزائري الصحراوي. مجلة العبر للدراسات التاريخية و الاثرية في شمال افريقيا، 1.
12. دونالد كواترت. (2005) . الدولة العثمانية - 1700-1922 . (أيمن الارمانزي، المحرر) الرياض : مكتبة العبيكان.
13. رأفت الشيخ. (1996) . تاريخ العرب المعاصر. بيروت: دار الدراسات والبحوث الانسانية .
14. ز . ب . ياخيموفتش. (1970) . الحرب التركية الإيطالية. (هاشم صالح التكريتي، المحرر) بيروت: منشورات الجامعة الليبية .

15. زكرياء الهكار. (15 06، 2022). السفراء والدبلوماسية في الدولة العثمانية خلال القرنين 18 و19. مجلة البحوث التاريخية، 1.
16. سفيان صغيري. (2013). العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر. ماجستير في التاريخ تخصص التاريخ الحديث والمعاصر.
17. شارل فيرو. (1994). الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي. (مُجدد عبد الكريم الوافي، المحرر) ليبيا: منشورات جامعة بنغازي.
18. شالر ويليام. (1982). مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816م-1824م - م). (إسماعيل العربي، المحرر) الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
19. عبد الحميد جنيدي. (26 01، 2021). الاحتلال الإيطالي لليبيا : الظروف، الوسائل، الأسباب، قرار الغزو. الإحياء، 1.
20. عبد الرحمن قفاف. (09 03، 2023). التنافس الأوروبي العثماني في ظل الأزمات الدولية خلال القرن التاسع عشر. مجلة الدراسات التاريخية، 2.
21. عبد العزيز الثعالبي. (1988). تونس الشهيدة. (سامي الجندي، المحرر) بيروت: دار القدس.
22. عبد العزيز زلمد. جلال يحي. الشناوي. (1969). وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دط، ، ، 44. الاسكندرية: دار المعارف.
23. عبد العزيز مُجدد الشناوي. (2004). الدولة العثمانية دولة مفترى عليها. القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية.
24. عبير حسن مُجدد إبراهيم. (2020). وضع الدولة العثمانية منذ حرب البلقان وحتى الحرب العالمية الأولى. (50، المحرر) مجلة كلية الآداب جامعة حلوان.

25. علي المحجوبي. (1986). انتصاب الحماية الفرنسية بتونس. (عمر بن زو، حليمة قرقودي، علي المحجوبي، المحرر) تونس: سراس للنشر.
26. عمر بن اسماعيل. (1966). انهيار الاسرة القرمنلية في ليبيا (1835-1795). طرابلس: مكتبة الفرجاني.
27. فاتن عبدالسلام مزعل. (01 12، 2022). الثورات اليونانية وأثرها على المسألة الشرقية 1821-1830م. مجلة التكامل، 14.
28. محمد السعيد. محمد العيد قدع. عقيب. (15 03، 2019). الإيالة التونسية والسلطنة العثمانية ... مظاهر التبعية، وتجليات الانفصال. مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، 1.
29. محمد ثابت الشاذلي. (1989م). المسألة الشرقية من الخلافة العثمانية (1299-1923)م. بيروت: مكتبة وهبة.
30. محمد حس صالح منسي. (1980). الحملة الايطالية على ليبيا دراسة وثائقية في استراتيجية الاستعمار والعلاقات الدولية. القاهرة: دار الطباعة الحديثة.
31. محمد ميلودي. (24 09، 2019). المقاومة الجزائرية والدولة العثمانية 1830م — 1848م. أوراق، 2.
32. مصطفى كامل. (2012). المسألة الشرقية. مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
33. ممدوح بومخيلة. (31 12، 2023). الحملة الفرنسية على الجزائر من خلال الدراسات الأكاديمية المترجمة "أطروحة الدكتوراه للمؤرخ أرجمنت كوران أنموذجا". مجلة الراصد العلمي، 1.
34. نبيل لزعر. (01 12، 2018). أوضاع ليبيا قبل الاحتلال الايطالي. المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، 2.
35. وليد العريض. (1997). تاريخ الامتيازات في الدولة لعثمانية وآثارها. الاردن: جملة الدراسات الجامعية الاردنية.

36. يونس درمونة. (1953). تونس بين
الاتجاهات. مصر: دار الكتاب العربي.